

التقرير التركيبي لأشغال الملتقى البرلماني الثالث للجهات

19 دجنبر 2018

في إطار فعاليات الملتقى البرلماني للجهات في نسخته الثالثة المنعقد تحت الرعاية الملكية السامية يوم الأربعاء 19 دجنبر 2018 ، استمع الحاضرون بعناية واهتمام لما جاء في الرسالة الملكية السامية التي ألقاها المستشار الملكي السيد عبد اللطيف المنوني، من توجيهات و أفكار نيرة تهدف إلى تطوير ودعم البناء المؤسساتي الجهوي بالمملكة. وشكل مضمون هذه الرسالة أرضية مرجعية تفاعل معها المشاركون والمشاركون في أشغال الورشات المنظمة في إطار هذا الملتقى.

كما تتبع الحاضرون كلمة السيد رئيس مجلس المستشارين التي ركز فيها على أهمية الحوار كمنهج أساسي لتطوير العمل الجهوي في بلادنا، مذكرا بأن الموضوعات التي تم اختيارها لهذا الملتقى الثالث مستلهمة من الرسالة الملكية الموجهة للملتقى البرلماني الثاني للجهات، ومقترحة لمجموعة من الأفكار التي يرى بأنها جديرة بأن تعرض على أنظار المشاركين في هذا الملتقى.

وتميزت الجلسة الافتتاحية كذلك بتدخلات هامة للغاية قدمها كل من السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي و البيئي، والسيدة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الانسان والسيد رئيس جمعية رؤساء المجالس الجهوية، والسيد رئيس الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات.

بعد ذلك، توزع المشاركون على الورشات الثلاث المبرمجة في إطار هذا الملتقى، ويتعلق الأمر بورشة الاختصاصات الجهوية وورشة الشراكة ومتطلبات الحكامة الجهوية وورشة الديمقراطية التشاركية.

ولقد تميزت أشغال هذه الورشات بنقاشات مستفيضة و ايجابية تخللتها اقتراحات عملية نابعة من الواقع الجهوي تقدم بها بعض رؤساء الجهات و مستشارين جهويين وممثلي الهيئات الاستشارية والادارات المركزية وباحثين وفعالين من المجتمع المدني.

وبالنظر للتداخل الحاصل ما بين موضوعات الورشات فإنه سيتم إدراج الخلاصات و التوصيات بشكل

تركيبي عبر المحاور التالية:

I – حول مواصلة الحوار:

بالنسبة لهذا المحور، يوصي المشاركون بضرورة:

- مواصلة وتحسين شروط الإعداد لهذا الملتقى المنتظم، بشراكة مع جمعية رؤساء الجهات والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات ومصالح الدولة على الخصوص، لاسيما حول القضايا الراهنة التي تشغل بال الطرفين وتستلزم عرضها على طاولة النقاش والتشاور والحوار.
- العمل على إعداد الدورة القادمة، بالاستناد إلى تعبئة قوية من جانب مجموعة المستشارين الممثلين للمجالس الجهوية، في إطار لقاءات وجلسات عمل موضوعاتية تتم بتنسيق معالمصالح المركزية للدولة ورؤساء المجالس الجهوية.
- العمل على إحداث مرصد برلماني لتتبع الشأن الجهوي.

II – حول تدقيق الاختصاصات وعقلنة التعاقد:

بالنسبة لهذا المحور، يوصي المشاركون بضرورة:

- مواصلة المشاورات التي تم إطلاقها حول ميثاق الاختصاصات، بالحرص مُسبقا على أن تكون المصالح القطاعية المعنية قادرة – بالنسبة لكل اختصاص ذاتي ومشترك – على تشخيص وإحصاء تعهداتها في أفق متعدد السنوات، وذلك من أجل تحديد مسؤوليات كل من الدولة والجهات.
- وضع اطار تنظيمي يحدد كفاءات ممارسة الاختصاصات المشتركة بين الجهات والقطاعات الحكومية او المؤسسات العمومية المعنية، ويبين بوضوح، على الخصوص، آليات تفعيل مقتضيات المادة 141 من الدستور التي تشدد على وجوب تحويل الدولة للموارد المطابقة للاختصاصات التي تشرك الجهات في مزاولتها.
- العمل على عقلنة مسلسل التعاقد، وذلك بفتح نقاش حقيقي حول أسس التعاقد بين الدولة والجهات، من أجل ضبط التضخم الحاصل في المجال الاتفاقي والوصول إلى وضع إطار مرجعي مشترك، كفيل بإعطاء مضمون حقيقي لمفهوم الشراكة بين الجهات والدولة و بينها وبين باقي الشركاء، وبتحديد مجال التعاقد ونطاقه بوضوح وإبراز كفاءات وشروط إعداد اتفاقيات الشراكة والتشاور حول طرق تفعيلها و تتبع تنفيذها وتقييمها.

- الحرص على إعداد الإطار المرجعي في ميدان التعاقد بين الجهات والدولة بصفة خاصة، بناء المقتضيات المنتظرة في مجال اللاتمرکز الإداري، وذلك وصولاً إلى تأمين مكانة الصدارة التي تتبوّأها الجهات، كمستوى للملاءمة في إطار برمجة السياسات والبرامج العمومية على صعيد الدولة وبين هذه الأخيرة والجماعات الترابية.
- إضفاء صبغة القانون على ميثاق تحديد و تفعيل الاختصاصات.

III – حول اللاتمرکز الإداري :

بالنسبة لهذا المحور، يوصي المشاركون بضرورة:

- التسريع بإصدار النصوص التطبيقية اللازمة لتفعيل جميع مبادئ ومقتضيات ميثاق اللاتمرکز الإداري وتتبع الحكومة عن كتب لجهود الإدارات المركزية لتفعيل مقتضياته الأساسية المتمثلة في نقل أكبر عدد من المهام لممثليها على المستوى الجهوي و توسيع صلاحياتهم التقديرية والإمكانات المادية والبشرية الموضوعة رهن إشارتهم.
- العمل على إشراك الجماعات الترابية، وبصفة خاصة المجالس الجهوية، في عملية تحديد شروط وكيفيات التفعيل التدريجي لميثاق اللاتمرکز الإداري، بدءاً بالإعداد المشترك لخارطة طريق وأجندة تنزيل الإصلاح المذكور.

IV- تحسين الحكامة :

بالنسبة لهذا المحور، يوصي المشاركون بضرورة:

- نهج الدولة لسياسة إرادية في مجال إعادة انتشار الموارد البشرية المتاحة لديها بغية تعزيز الخبرات والكفاءات الإدارية والتقنية اللازمة للجهات في ميادين الخصاص الذي تعاني منه المجالس الجهوية قياساً للأدوار المسندة إليها في مجال التنمية الترابية.
- العمل على إصدار القانون بمثابة النظام الاساسي لموظفي الجماعات الترابية، المنصوص عليه في المادة 127 من القانون التنظيمي للجهات، على أن يستلهم قواعده ومبادئه من الانظمة الاساسية

الخاصة بموظفي مجلس النواب ومجلس المستشارين، وذلك مراعاة لخصوصية الادارة الجهوية العاملة تحت امرة هيئة منتخبة، علما بأن نجاح الجهوية المتقدمة يتوقف، على حد كبير، على نجاعة الادارة و كفاءة ومردودية مواردها البشرية.

- تعديل المرسوم رقم 2.13.422 المتعلق بالوضع رهن الاشارة ليشمل امكانية الوضع رهن الاشارة للموظفين والمستخدمين من الادارات العمومية والمؤسسات العمومية للجماعات الترابية وعلى رأسها الجهات، اعتبارا أن المرسوم المذكور لا يتيح هذه الامكانية حاليا. وخاصة مع الصدور المرتقب لقانون الوظيفة الترابية.

- تفويض الاختصاص بالتأشير، المنصوص عليه في المادة 115 من القانون التنظيمي، ولو جزئيا، لولاة الجهات بهدف التسريع من وتيرة تنفيذ مقررات مجالس الجهات والقرارات التنظيمية لرؤسائها.

- وضع برنامج لتكوين المصالح الإدارية التابعة للجهات على مبادئ الحكامة الجيدة؛

- تعبئة المصالح اللامركزية للدولة بمشاركة الغرف الجهوية للحسابات لدعم القدرات التدييرية للجهات في تملك أدوات ومساطر وقواعد الحكامة الجيدة في أبعادها الحقوقية المالية والتنظيمية.

- المطالبة باعادة النظر في معايير توزيع الاعتمادات على الجهات

- ضرورة اشراك المؤسسات العمومية في تطوير التجربة الجهوية الحالية

- ضرورة تحقيق الانسجام والتكامل بين برامج التنمية الجهوية مع المخططات القطاعية والاستراتيجيات المعتمدة على المستوى الوطني و المجالي؛

- تدقيق المساطر التنظيمية كحافزهم لتحقيق الحكامة الجهوية؛

- اشراك القطاع الخاص في احداث شركات التنمية الجهوية؛

- توسيع مجال الشراكة التقليدية بين القطاعين العام والخاص ليشمل الجماعات الترابية؛

- تعزيز الشراكة مع الغرف المهنية التي يتوجب تقوية دورها واعطائها صبغة عملية لتحفيز النشاط الاقتصادي والارتقاء بالاقتصاد الترابي؛

- تدقيق وتوحيد مفهوم الحكامة عبر وضع دلائل مرجعية؛

- التأكيد على إعداد قانون إطار لتقييم السياسات الترابية؛

- التأكيد على إشاعة روح وجو الثقة بين مختلف الفاعلين عبر إجراءات جديدة للاقلاع بمفهوم الجهوية وعبر انخراط جماعي بنفس السرعة والوتيرة.

V- حول تثمين ودعم الهيئات الاستشارية :

بالنسبة لهذا المحور، يوصي المشاركون بضرورة:

- قيام الأطراف المعنية المتمثلة في الجهات والدولة بحملة تحسيسية بأهمية الهيئات الاستشارية وتشجيع الفئات المجتمعية المستهدفة بالانخراط فيها وتقديم الدعم والاستشارة للمجالس الجهوية التي مازالت تتردد في إحداثها و ذلك بمصاحبتها في مسلسل تفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة بهذه الهيئات.
- اعتماد التكنولوجيا الرقمية – ولو بشكل تجريبي - لتسهيل مأمورية ومهام الهيئات الاستشارية، وبناء منظومة معلوماتية تمكن من السرعة والدقة في ابداء الرأي حول القضايا المعروضة بشكل الكتروني، وتعزيز مشاركة واستشارة هاته الهيئات في مختلف برامج ومشاريع الجهة وتتبعها، مع العمل على تعزيز قدرات اعضاء هذه الهيئات الاستشارية في هذا الميدان من خلال دورات تكوينية متخصصة.
- توخي الدقة في تحديد مهام هذه الهيئات و العمل على وضع بعض الشروط للعضوية في هذه الهيئات على غرار الشروط الموضوعية للجمعيات في مجال تقديم العرائض مع التشديد على الطابع التطوعي للمهام المسندة لهذه الهيئات.
- تنظيم لقاء دولي للاطلاع على التجارب والممارسات الفضلى في مجال إشراك المجتمع المدني في مواكبة وتملك الرهانات المرتبطة بالجهوية، لابتكار آليات جديدة للتواصل للتفعيل الأنجع لمبادئ وميكانيزمات الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي والجهوي.